February 2008

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة | 联合国粮食及农业组织 | Food and Agriculture Organization of the United Nations | Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture | Organización de las Naciones Unidas para la Agricultura y la Alimentación

لجنة مصايد الأسماك

اللجنة الفرعية المختصة بتجارة الأسماك

الدورة الحادية عشرة

بريمن، ألمانيا، 2–6 يونيو/حزيران 2008

حالة التجارة الدولية بمنتجات مصايد الأسماك والأحداث الهامة الأخيرة التي طرأت عليها

ملخص

تستعرض هذه الوثيقة أبرز الوقائع والتطورات التي طرأت على التجارة الدولية بالأسماك ومنتجات مصايد الأسماك منذ الدورة العاشرة للّجنة الفرعية المختصة بتجارة الأسماك عام 2006. كما تتناول الوثيقة بعض القضايا الناشئة التي تُعتبر ذات أهمية بالنسبة لمختلف أصحاب المصلحة في سلسلة القيمة الخاصة بالأسماك ومنتجات مصايد الأسماك المتداولة في التجارة الدولية. ويرجى من اللجنة الفرعية أن تأخذ علماً بالمعلومات الواردة في الوثيقة، وتقدّم المزيد من الخبرات والتوجيهات لعمل المنظمة في المستقبل في المجالات ذات الصلة بالتجارة الدولية بمنتجات مصايد الأسماك.

طُبع عدد محدود من هذه الوثيقة من أجل الحدّ من تأثيرات عمليات المنظمة على البيئة والمساهمة في عدم التأثير على المناخ.
ويرجى من السادة المندوبين والمراقبين التكرّم بإحضار نسخهم معهم إلى الاجتماعات وعدم طلب نسخ إضافية منها.
ومعظم وثائق اجتماعات المنظمة متاحة على الإنترنت على العنوان التالي: www.fao.org

مقدمة

1– الغرض من هذه الوثيقة هو إحاطة اللجنة الفرعية علماً بأبرز الوقائع والتطورات التي طرأت على التجارة الدولية بالأسماك ومنتجات مصايد الأسماك منذ انعقاد دورتها العاشرة في مايو/أيار 2006. وتتضمّن الوثيقة استعراضاً موجزاً لإنتاج الأسماك والصادرات والواردات منها على المستوى العالمي. كما تضم ملخصاً للوضع الراهن للتجارة في السلع السمكية الرئيسية وللقضايا ذات الصلة على امتداد سلسلة القيمة. وتعرض الوثيقة كذلك الأنشطة التي تضطلع بها منظمة الأغذية والزراعة وغيرها من المنظمات الدولية في مجال التجارة العالمية بالأسماك، وتقدم تحديثاً للتقرير المقدم إلى الدورة العاشرة للّجنة الفرعية. وتتناول أيضاً بعض القضايا الناشئة التي تُعتبر ذات أهمية بالنسبة لمختلف أصحاب المصلحة في سلسلة القيمة الخاصة بالأسماك ومنتجات مصايد الأسماك المتداولة في التجارة الدولية، ولا سيما في علاقتها بالمنتجين والمجهّزين والمصدرين في البلدان النامية.

الإنتاج

2– أظهر الإنتاج العالمي الإجمالي للأسماك، باستثناء النباتات المائية (المصيدة طبيعياً والمستزرعة)، نمواً صافياً في الفترة 2003–2006، إذ ازداد حجمه من 133 مليون طن في 2003 إلى 140 مليون طن في 2004، وسجّل زيادة إضافية في عام 2005 حين بلغ 143 مليون طن، وصولاً إلى 144 مليون طن في 2006. وتؤكد التقديرات الخاصة بعام 2007 الاتجاهات الطويلة الأجل التي تتمثل في الزيادات الصغيرة التراكمية في الإمدادات الإجمالية ليصل الإنتاج إلى 145 مليون طن. وأكدت الصين على دورها كمنتج رئيسي، إذ أفادت بأنّ إنتاجها بلغ 52 مليون طن في 2006، من بينها 34 مليون طن من تربية الأحياء المائية[1]. وبالإجمال، يسجّل 80 بالمائة من الإنتاج العالمي للأسماك ومنتجات مصايد الأسماك في البلدان النامية.

3– وبالمقارنة بأرقام الإنتاج منذ عقد مضى، تمثّل الإمدادات الحالية زيادة تربو على 20 مليون طن. وهذه الإمدادات الإضافية تعود كليةً إلى الزيادات في الإنتاج من تربية الأحياء المائية، والذي وصل عام 2006 إلى 52 مليون طن (باستثناء النباتات المائية)، أي 36 بالمائة من الناتج الإجمالي. وتُظهر التقديرات لعام 2007 نمواً جديداً في إنتاج المزارع ليصل إلى 53 مليون طن. ومع ذلك، فهناك بعض القلق من أن وتيرة نمو الإنتاج من تربية الأحياء المائية آخذة في التباطؤ، بينما يبدو أن الإمدادات من مصايد الأسماك الطبيعية قد بلغت حالة من الاستقرار الطويل الأجل، بالرغم من بعض التفاوتات من عام إلى آخر تتصل في الأغلب بالمصيد في أمريكا الجنوبية.

[1]- غير أنه من المحتمل أن تكون الإحصاءات قد بالغت في تقدير المستوى المطلق لإنتاج الصين من المصايد الطبيعية وتربية الأحياء المائية، ولا سيما بالنسبة إلى نموه منذ أوائل التسعينات.

4– واستعاد إنتاج المصايد الطبيعية نشاطه في عامي 2004 و2005 بالمقارنة مع المستويات الأدنى التي سُجّلت في عام 2003، إذ بلغ 95 و94 مليون طن على التوالي. وفي عام 2006، هبط الإنتاج إلى 92 مليون طن. وتشير الإحصاءات الأولية لعام 2007 إلى مستويات أدنى قليلاً للمصيد بحدود 91 مليون طن. وهذ يؤكد، بالأساس، استقرار الإمدادات الإجمالية من المصايد الطبيعية على مدى الاثني عشر عاماً الماضية مع تراوح الإجمالي السنوي للمصيد بين حدَّي 88 و96 مليون طن.

5– وكما ذُكر أعلاه، فبالرغم من النمو المطرد للإنتاج من تربية الأحياء المائية، تراجع المعدل الكلي لنمو الإنتاج العالمي الإجمالي للأسماك عن مستويات النمو الأعلى التي شهدتها العقود الماضية. ولهذا آثاره على الاستخدام وعلى متوسط الاستهلاك.

الاستهلاك

6– ارتفع استهلاك الفرد من الأسماك ومنتجات مصايد الأسماك في العالم بصورة ثابتة على مدى العقود الماضية من متوسط 11,5 كيلوغرام في السبعينات إلى 12,8 كيلوغرام في الثمانينات وصولاً إلى 14,8 كيلوغرام في التسعينات. وقد استمر نمو الاستهلاك في القرن الحادي والعشرين حيث بلغ متوسطه 16,4 كيلوغرام للفرد في الفترة 2001–2003. وتظهر الأرقام الأولية لعامي 2006 و2007 حدوث زيادات جديدة تصل إلى 16,8 و16,9 كيلوغرام على التوالي. وتُقدر مساهمة تربية الأحياء المائية في إمدادات الأسماك ومنتجات مصايد الأسماك من أجل الاستهلاك البشري (باستثناء المساحيق السمكية) بنسبة 46 بالمائة من الإجمالي في عام 2007 ويمكن توقع بلوغها نسبة 50 بالمائة في غضون العقد القادم.

7– ويُعزى جزء كبير من الارتفاع في إنتاج الأسماك في العالم إلى الصين، حيث ارتفع استهلاك الفرد من الأسماك ومنتجات الأسماك من أقلّ من 5 كيلوغرامات في السبعينات إلى 26 كيلوغراماً في الوقت الحاضر. وعلى المستوى العالمي ككلّ، ومع استثناء الاستهلاك المحلي في الصين، كان متوسط استهلاك الفرد على مستوى العالم 13,5 كيلوغرام في السبعينات وارتفع إلى 14,3 كيلوغرام في الثمانينات ثم عاد وهبط إلى 13,5 كيلوغرام في التسعينات. وشكّل المتوسط للفترة 2001–2003 زيادة جديدة وصلت إلى 14,0 كيلوغراماً للفرد، وهو رقم لا يزال أقل من المعدلات القصوى التي تم تسجيلها في الثمانينات. ويمكن القول إن شطراً كبيراً من الزيادة في إجمالي إنتاج الأسماك في العالم لم تحدث في الصين فحسب، بل إنها استُهلكت في الصين كذلك. أما بالنسبة لباقي العالم، فقد ظل استهلاك الفرد مستقراً بصورة ملحوظة وتراوح حول معدل 14 كيلوغراماً.

8– وثمة تباينات إقليمية كبيرة في الاستهلاك الفردي للأسماك. وكما ذُكر أعلاه، ارتفع استهلاك الفرد في الصين إلى 26 كيلوغراماً، ويبلغ استهلاك الفرد في آسيا، باستثناء الصين، في الوقت الحالي 14,3 كيلوغرام (وهو اتجاه إيجابي)، وفي أوروبا 19,9 كيلوغرام (إيجابي)، وفي أمريكا الشمالية والوسطى 18,6 كيلوغرام (إيجابي). أما إقليما

أمريكا الجنوبية مع معدّل 8,7 كيلوغرام للفرد (مستقر) وأفريقيا مع معدّل 8 كيلوغرامات للفرد (مستقر)، فمستويات الاستهلاك الفردي فيهما أدنى من المتوسط ولكنها مستقرة. وتُعتبر أفريقيا في أكثر من ناحية الإقليم الذي يثير أكبر قدر من القلق، وذلك بالنظر إلى المستويات المتدنية للاستهلاك والنمو الكبير في الإسقاطات السكانية. لكن على الجانب الآخر، تتمتع أفريقيا بإمكانيات كبيرة في مجال تربية الأحياء المائية. وهذه الإمكانيات تكاد لا تُستغل على الإطلاق في الوقت الحاضر، وذلك باستثناء التطورات المشجعة جداً في مصر وأيضاً في عدة بلدان أفريقية جنوبي الصحراء الكبرى. ولا تزال التجارة في الأنواع المستزرعة الآتية من أفريقيا محدودة.

التجارة

9- التجارة الدولية بالأسماك ومنتجات مصايد الأسماك مستمرة في النمو بقوة، عاكسةً ارتفاع الاستهلاك في عامي 2006 و2007، ليس فقط في الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية بل في سائر الأقاليم الأخرى بما فيها آسيا، مع الاستثناء الملحوظ لليابان. وبلغت نسبة إنتاج المصايد العالمية التي تم تداولها في التجارة الدولية (بمكافئ الوزن الحي) نسبة 37 بالمائة في عام 2006. وقد سُجل بعض التراخي في الطلب في أواخر عام 2007 وأوائل عام 2008، إذ بدأ الاضطراب في القطاع المالي يؤثر على ثقة المستهلك في أسواق الاستيراد الرئيسية. ومن المنتظر أن يؤثر هذا على الإنفاق التقديري وعلى المبيعات المقدرة للسلع ذات القيمة الأعلى في المدى القصير. ومع ذلك، فإن الاتجاه الطويل الأجل للتجارة بالأسماك إيجابي، وتزداد فيه حصة الإنتاج التي تدخل الأسواق العالمية من البلدان المتقدمة والنامية كليهما.

10- وازدادت الصادرات العالمية من الأسماك ومنتجات مصايد الأسماك بنسبة 9,5 بالمائة في عام 2005 وبلغت قيمتها 78 مليار دولار أمريكي وارتفعت مجدداً بنسبة 9,4 بالمائة في عام 2006 ووصلت قيمتها إلى 86 مليار دولار أمريكي. وأكدت البلدان النامية أهميتها الجوهرية بصفتها مصدر الإمدادات للأسواق العالمية محققة ما يقارب 50 بالمائة من مجموع الصادرات. والواردات كانت في الأغلب من نصيب البلدان المتقدمة التي يعزى إليها حالياً 80 بالمائة من القيمة الإجمالية للواردات التي تبلغ 90 مليار دولار أمريكي (2006)[2]. ومن حيث الحجم (الوزن الحي)، تقل حصة البلدان المتقدمة بصورة ملحوظة، وتقدر بنسبة 62 بالمائة، وهو ما يعكس القيمة الأعلى للوحدة من المنتجات التي تستوردها تلك البلدان.

11- وبلغت عائدات التصدير الصافية من صادرات الأسماك التي حصلت عليها البلدان النامية 24,9 مليار دولار أمريكي عام 2006. وبالنسبة للعديد من البلدان النامية، تمثل التجارة بالأسماك مصدراً هاماً من مصادر العملة الأجنبية، وذلك فضلاً عن الدور الهام الذي يلعبه هذا القطاع في درّ الدخل وخلق الوظائف وتحقيق الأمن الغذائي.

[2] تختلف أرقام الواردات عن أرقام الصادرات لأن الأولى تضم تكاليف الشحن، بينما يتم الإبلاغ عن الصادرات بقيمة التسليم على ظهر السفينة (فوب).

وبالنسبة لبلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض، ارتفعت العائدات الصافية للتصدير إلى 12 مليار دولار أمريكي في عام 2006. وكانت هذه البلدان تستحوذ على 22 بالمائة من إجمالي الصادرات من حيث القيمة.

12- وبوجه عام، فإن ارتفاع قيمة وأحجام التجارة بالنسبة لجميع السلع (ما عدا أحجام المساحيق السمكية) يعكس العولمة المتزايدة لسلسلة القيمة الخاصة بالمصايد، حيث يتم نقل عمليات الإنتاج والتجهيز إلى آسيا (على سبيل المثال إلى الصين وتايلند وفييت نام) وأيضاً بدرجة أقلّ إلى أوروبا الشرقية والوسطى (على سبيل المثال بولندا ودول البلطيق) وإلى شمال أفريقيا (المغرب). ونقل عمليات التجهيز إلى الخارج يحدث على المستويين الإقليمي والعالمي، وفقاً لشكل المنتج وتكاليف العمالة ووقت النقل. وبوجه عام، تلعب الفروق في تكاليف العمالة دوراً أكبر بكثير من المسائل المتعلقة بالنقل. وتجدر الإشارة إلى أن العديد من الأنواع، مثل السلمون والتونة والسلور والبلطي، يتم تداولها بصورة متزايدة بعد تجهيزها (شرائح بدون عظم أو قطع). وفي الوقت ذاته، فإن نمو قنوات التوزيع الدولية أو العالمية من خلال تجار التجزئة الكبار قد عزز من هذا التطور.

13- وفي نفس الوقت، فإن ارتفاع نصيب البلدان النامية من الإنتاج الإجمالي للأسماك يمكن اعتباره أيضاً ضرباً من ضروب نقل الإنتاج إلى الخارج، على الأقل بالنسبة للقسم الموجّه إلى الأسواق الدولية. وعلى مدى العقد الممتد من 1997 إلى 2006، انخفض نصيب البلدان المتقدمة من الإنتاج الإجمالي من 28 بالمائة في عام 1997 إلى ما يزيد قليلاً على 20 بالمائة في عام 2006. إلا أن النصيب المتزايد للبلدان النامية يعكس كذلك إلى حد كبير الزيادة الملحوظة في تربية الأحياء المائية، والتي قللت التكاليف والأسعار من خلال اقتصاديات الحجم الكبير والتكنولوجيا المحسّنة، وأدت بالتالي إلى توسيع السوق بصورة عامة.

14- وأصبحت الصين أكبر مصدّر للأسماك حيث بلغت قيمة صادراتها 9 مليار دولار أمريكي (2006)، إلا أن وارداتها آخذة في الزيادة أيضاً وقد بلغت 4,1 مليار دولار أمريكي (2006). وتعود الزيادة في واردات الصين جزئياً إلى عملية النقل إلى الخارج، إذ يقوم المجهزون الصينيون باستيراد المواد الخام من سائر الأقاليم الرئيسية، بما في ذلك أمريكا الجنوبية والشمالية وأوروبا، بغرض إعادة تجهيزها وتصديرها. كما تعكس أيضاً زيادة الاستهلاك المحلي في الصين لأنواع لا تتوافر من المصادر المحلية. وتكشف تجارة الصين في عام 2007 (ستة شهور) عن نمو كبير في صادراتها ووارداتها على السواء. ومن المرجح أن تحل الصين في المستقبل محل أسبانيا كثالث أكبر بلد مستورد في العالم بعد اليابان والولايات المتحدة الأمريكية.

15- ويعدّ الاتحاد الأوروبي أكبر سوق منفردة لواردات الأسماك ومنتجات مصايد الأسماك. وهذا يعكس كلا من استهلاكها المحلي المتنامي وازدياد عدد الأعضاء في الاتحاد الأوروبي إلى 27 بلداً عضواً. وبلغت واردات الاتحاد (ذي السبعة والعشرين عضواً) في عام 2006 مقدار 38 مليار دولار أمريكي، محققة زيادة قدرها 14 بالمائة عن عام 2005، أو 42 بالمائة من الواردات العالمية الإجمالية. إلا أن الإحصاءات الرسمية تشمل أيضاً التجارة في ما بين الشركاء في الاتحاد الأوروبي. فإذا استبعدنا التجارة داخل الإقليم، يكون الاتحاد الأوروبي قد استورد ما قيمته 20,7 مليار دولار

من الأسماك ومنتجات مصايد الأسماك من الموردين من غير أعضائه، وهو ما يمثل زيادة قدرها 16 بالمائة عن عام 2005. فيبقى بذلك الاتحاد الأوروبي أكبر سوق في العالم، إذ يستأثر بحوالي 23 بالمائة من الواردات العالمية. والأرقام الجزئية الخاصة بعام 2007 تؤكد هذا الاتجاه التصاعدي الحالي لواردات الاتحاد الأوروبي، إذ سُجل ارتفاع قدره ثلاثة بالمائة في قيمتها في الفترة الممتدة من يناير/كانون الثاني إلى يوليو/تموز.

16– واليابان هي أكبر سوق مستوردة للأسماك، بيد أن أحجام الواردات أخذت في الانخفاض في السنوات الأخيرة بسبب ضعف الطلب المحلي المقترن بالتحول الطويل الأجل باتجاه انخفاض استهلاك الأسماك. ففي عام 2006، أظهرت الواردات، التي يهيمن عليها الإربيان والتونة والسلمون، انخفاضاً قدره 3,2 بالمائة عن عام 2005 لتصل إلى أقل من 14 مليار دولار أمريكي، وكذلك سجلت انخفاضاً في الحجم بنسبة 5,6 بالمائة لتصل إلى 3,2 مليون طن (وزن المنتج). وقد أكدت أحجام الواردات في عام 2007 هذا الاتجاه إلى الانخفاض، إذ تراجعت بنسبة 8,5 بالمائة لتصل إلى أقل من 3 ملايين طن لأول مرة، مع المزيد من التراجع في قيمة الواردات. وفي الواقع، فإن قيمة واردات اليابان من الأسماك في عام 2007 كانت أكبر قليلاً من واردات الولايات المتحدة الأمريكية. كما انخفضت واردات اليابان من الأسماك ومنتجات مصايد الأسماك أيضاً كنسبة من الواردات الإجمالية، من 2,5 بالمائة في عام 2006 إلى 2,2 بالمائة في عام 2007.

17– والولايات المتحدة الأمريكية هي ثاني أكبر سوق مستوردة منفردة بعد اليابان. ومع نمو السكان والاتجاه الإيجابي الطويل الأجل لاستهلاك الأغذية البحرية، بلغت الواردات 13,3 مليار دولار أمريكي في عام 2006 و13,6 مليار دولار أمريكي في عام 2007. وبلغت كميات الواردات من منتجات الأسماك الصالحة للأكل 2,50 مليون طن (وزن المنتج) في عام 2006، ولكنها انخفضت قليلاً في عام 2007 إلى 2,46 مليون طن جرّاء ضعف السوق في الشهور الأخيرة من العام. وأكبر واردات الولايات المتحدة من حيث القيمة هو الإربيان، يعقبه السلمون وسرطان البحر والتونة. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى الزيادة الكبيرة التي حدثت في عام 2007 في واردات أسماك البلطي (+10 في الحجم، +16 في القيمة) وسرطان البحر (+8 في الحجم، +18 في القيمة). وغير أنّ واردات الإربيان تراجعت بعض الشيء في عام 2007 لتصل إلى 000 557 طن (–5,6 بالمائة) و3,9 مليار دولار أمريكي (–5,1 بالمائة).

التطورات الطارئة على سلسلة القيمة

18– تضم بعض القضايا الرئيسية المتعلقة بالتجارة الدولية في منتجات مصايد الأسماك في فترة السنتين الأخيرتين، والتي ما برحت تؤثر على التجارة الدولية، ما يلي[3]:

- إعتماد تجار التجزئة الدوليين معايير خاصة لأغراض بيئية واجتماعية؛

[3] بالنسبة للنفاذ إلى الأسواق وعلاقته بالجودة والسلامة، الرجاء الرجوع إلى الوثيقة: COFI:FT/XI/2008/8

- استمرار النزاعات التجارية المتعلقة بصادرات الإربيان والسلمون؛
- تزايد انشغال الجمهور العام وقطاع تجارة التجزئة بشأن الإفراط في استغلال بعض الأرصدة السمكية؛
- اعتماد تجار التجزئة الرئيسيين للعلامات الإيكولوجية؛
- تربية الأحياء المائية العضوية ووضع معايير جديدة في الأسواق الرئيسية؛
- إصدار الشهادات الخاصة بتربية الأحياء المائية بوجه عام والإربيان بوجه خاص؛
- المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف في إطار منظمة التجارة العالمية؛
- توسيع مناطق التجارة الإقليمية، واتفاقات التجارة الإقليمية والثنائية؛
- المفاوضات الخاصة باتفاقيات الشراكة الاقتصادية بين مجموعة بلدان أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادي وبين الاتحاد الأوروبي؛
- الاحترار العالمي وأثره على قطاع مصايد الأسماك؛
- ارتفاع أسعار الطاقة وأثره على مصايد الأسماك؛
- ارتفاع أسعار السلع بوجه عام وأثره على المنتجين والمستهلكين على السواء؛
- المخاطر والمنافع المتوقعة من استهلاك الأسماك.

19- وتؤثر هذه القضايا على أصحاب المصلحة بدرجات متفاوتة حسب موقعهم في سلسلة القيمة. ومع ذلك، فإن الأثر يتدفق في الاتجاهين عبر سلسلة القيمة مع تحرك المنتج المادي قدماً باتجاه المستهلك النهائي وتحرك المعلومات عن الأسعار والأحجام وظروف السوق والنوعية والمعايير وأذواق المستهلكين إلى الوراء في سلسلة القيمة باتجاه المنتِج. وهذا التدفق يبرز أهمية الطبيعة الديناميكية لصناعة مصايد الأسماك العالمية ويضمن استجابة المنتجين لما يطلبه المستهلكون بالفعل. ومع ذلك فإن الأثر الفعلي على كل مرحلة من المراحل يعتمد على العلاقة التعاقدية والقوى النسبية في التفاوض في إطار العلاقة بين المورِّدين والعملاء.

20- وإن التحول المنظور في سلسلة القيمة باتجاه سلاسل تجارة التجزئة الدولية الضخمة كثيراً ما يُنظر إليه باعتباره مبعث قلق. والمتطلبات التي يشترطها قطاع تجارة التجزئة كثيراً ما تجعل من العسير على المنتجين الصغار في البلدان النامية والمتقدمة على السواء دخول الأسواق. وبالإضافة إلى ذلك، فإن التحول في قوى التفاوض يؤثر على الهوامش داخل السلسلة ويحدد توزيع المنافع. وهذا التطور يجبر الصناعة على زيادة كفاءتها وتجنب الحلقات الوسيطة في السلسلة في كثير من الأحيان. كذلك تقوم الصناعة بإعادة تحديد دورها كمورِّد لغذاء يطلبه المستهلك لا محض مورِّد للأسماك. وهذا التطور يفرض على الصناعة العمل باتجاه المزيد من التعاون عبر القطاعات وعلى المنتجين الصغار أن ينظموا أنفسهم في وحدات أكبر حجماً.

21- وفي نفس الوقت، تمكنت سلاسل تجارة التجزئة الكبرى من خفض التكاليف، من خلال الإبداعات في مجال الترتيبات اللوجستية وإدارة التوريد وتأمين مصادر الموارد. وقد ترجمت المنافسة على مستوى البيع بالتجزئة هذه الوفورات في الكلفة إلى أسعار أقل. كذلك زاد توسّع سلاسل تجارة التجزئة من توافر المنتجات للمستهلكين، محفزاً بذلك الإستهلاك الكلّي.

22- وإن تشرذم منتجي مصايد الأسماك ما برح يعيق قدرتهم على الاستجابة الاستباقية للقضايا والتحديات الناشئة التي تطرحها جماعات المستهلكين وتجار التجزئة والمجتمع المدني من خلال المنظمات غير الحكومية، أو للمبادرات التنظيمية التي تطرحها الحكومات. إن من شأن قيام الصناعة بدور استباقي أكثر أن يحسّن الحوار بين الصناعة والحكومة والمجتمعَين العلمي والمدني، وأن يسمح للصناعة بأن تتناول قضية استدامة المصايد من المنظورين البيئي والاقتصادي بدلاً من الاكتفاء بالاستجابة للضغوط الخارجية.

23- وشهد المنتجون كيف أدى تصاعد تكاليف الطاقة إلى زيادة تكاليف التشغيل، ولا سيما في مصايد الإربيان والتونة الطبيعية الكثيفة الاستهلاك للطاقة. وتنتقل هذه الزيادات في التكاليف في كثير من الأحيان إلى المنتج النهائي. وقد عانى منتجو أسماك القاع من تقليص حصص المصيد وزيادة المنافسة من جانب أنواع المياه العذبة. ويواجه منتجو الأحياء المائية ارتفاعاً في تكاليف العلف ومشاكل متكررة ترتبط بالأمراض بالنسبة لبعض الأنواع. وقد شهد مستزرعو الإربيان زيادة في أحجام الإنتاج بصورة تفوق الطلب. ولا يزال مصدرو السلمون والسلور والإربيان المستزرع متهمين بإغراق بعض الأسواق. وبعض هذه النزاعات وصل إلى عملية تسوية النزاعات في منظمة التجارة العالمية وإن لم يتم التوصل إلى نتيجة نهائية بعد. كما يشهد المنتجون طلباً متزايداً على إصدار الشهادات والتوسيم لأسباب بيئية وإيكولوجية. وبالرغم من أن إصدار الشهادات أمر طوعي ولا تقتضيه أي حكومة من الحكومات، فإن القوة التسوقية التي يتمتع بها العديد من سلاسل تجارة التجزئة هي من الضخامة بحيث أدت إلى طرح بعض البلدان في منظمة التجارة العالمية مسألة ما إذا كانت مثل هذه المعايير الخاصة تعتبر حواجز فنية أمام التجارة وتكون بذلك قضية ينبغي أن تنظر فيها هذه المنظمة.

24- وأصبح المجهزون في كثير من الأحيان أكثر إندماجاً مع المنتجين، ولا سيما بالنسبة لأسماك القاع حيث يعتمد كبار المجهزين في آسيا، جزئياً، على أساطيلهم الخاصة من سفن الصيد. وفي مجال تربية الأحياء المائية، قام المنتجون الكبار للسلمون والسلور والإربيان المستزرع بإنشاء معامل تجهيز مركزية متطورة بغرض زيادة الربح من خلال الوصول إلى مزيج أفضل من المنتجات وتحسين الغلال، وللاستجابة للمتطلبات المتغيرة على صعيدي النوعية والسلامة في البلدان المستوردة.

25- وشهد المجهزون في البلدان المتقدمة تقلّصاً في الهوامش، إذ يجرى إرسال المواد الخام بتواتر أكبر إلى بلدان التجهيز حيث التكلفة منخفضة. وبالنسبة لأسواق أوروبا وأمريكا الشمالية، يجري تجهيز المنتجات المجمدة في آسيا. أما المنتجات المدخنة والمنقّعة في أوروبا، والتي يكون لمدة صلاحيتها للتخزين ومدة نقلها أهمية كبيرة، فيتم تجهيزها في أوروبا الشرقية والوسطى. وقد تمكّن المجهزون، من خلال تكنولوجيا التجهيز المحسّنة، من تحقيق غلال أكبر ومزيج من المنتجات أكثر إدراراً للربح باستخدام المواد الخام المتوافرة. وكان مجهزو المنتجات التقليدية، ولا سيما المنتجات المعلبة، يخسرون حصصهم في الأسواق لصالح مورِّدي المنتجات الطازجة والمجمدة نتيجة لتحولات طويلة الأجل في أذواق المستهلكين. والهوامش الخاصة بالمجهزين الذين يعملون بدون علامات تجارية قوية وبدون إمكانية مضمونة للحصول على المواد الخام لا تزال عرضة للضغوط.

26- والصلة بين المنتجين والمجهزين في البلد المُصدِّر وبين تجار الجملة والتجزئة في البلدان المستوردة والمستهلكة كثيراً ما أقامها الوسطاء مثل السماسرة والوكلاء. وقد يسرت تكنولوجيا الاتصالات المحسّنة التواصل بين المنتجين والمشترين النهائيين، وبذلك حدّت من دور الوسطاء. غير أن الحاجة إلى متخصصين متفرغين في المنتجات لديهم القدرة على خلق أسواق جديدة للمنتجين وإيجاد موردين جدد للمشترين ستبقى موجودة دائماً وخاصة بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

27- وتجار التجزئة متنبهون للتحولات الحاصلة في أذواق المستهلكين ويجارونها من خلال المنتجات التي يقدمونها. وتسعى سلاسل تجارة التجزئة إلى استباق ما ينتظره المستهلكون من جودة وسلامة وتنوع في المنتج وأسعار وما إلى ذلك، وأيضاً وبصورة متزايدة ما يتعلّق بالاستدامة. فشرع العديد من السلاسل في اتخاذ خطوات لضمان جلب الأسماك ومنتجات مصايد الأسماك من موارد يتم صيدها أو استزراعها بصورة مستدامة. ويتم ذلك في كثير من الأحيان من خلال العلامات الإيكولوجية. كذلك يقوم تجار التجزئة على نحو متزايد باستخدام علاماتهم الخاصة التي تعرف باسم العلامات الخاصة، على المنتجات الغذائية بما في ذلك الأسماك ومنتجات مصايد الأسماك.

28- وينشغل المستهلكون على نحو متزايد بقضايا الاستدامة، ولا سيما الإفراط في الصيد، كما يشكل الاحترار العالمي شاغلاً متنامياً، بالرغم من عدم وجود علاقة واضحة بينه وبين المصايد بوجه خاص. كما تتزايد الشواغل حول نقل المواد الغذائية جواً. وتمثل الصحة والرفاه عنصرين آخرين يؤثران على قرارات المستهلكين؛ وهو ما يفسر جزئياً تنامي قطاع الأغذية العضوية. ومعظم المستهلكين متنبهون لموضوع سلامة الأغذية، وهو ما له استتباعاته على الطلب إذا ما تم الربط بين أحد الأنواع وأي من المعادن الثقيلة أو السمّيات أو ما إلى ذلك. وتبقى المنفعة المنتظرة من استهلاك الأسماك راسخة في أذهان معظم المستهلكين. وتظل الاعتبارات المتصلة بالأسعار مهمة دائماً بالنسبة لمعظم شرائح المستهلكين، ولا سيما في الوقت الراهن في الولايات المتحدة الأمريكية حيث ثقة المستهلك آخذة في التناقص.

29- ومع الوقت، تتدفق التغيرات الطويلة الأجل في العرض والطلب عبر سلسلة القيمة من حلقة إلى أخرى. ومع ذلك، قد يضطر المنتجون والمجهزون في الأجل القصير إلى العمل رغم تحقيق خسارة، حيث أنه لا يمكنهم دائماً استرداد تكاليف التشغيل الأعلى من خلال فرض أسعار أعلى للمنتجات. وتُطرح هذه المشكلة بالأخص في صناعة تربية الأحياء المائية بسبب الفترة الزمنية الفاصلة بين اتخاذ قرارات الإنتاج وعملية الصيد نفسها. وبمرور الوقت، يمكن توقع ظهور أدوات مالية جديدة، مثل الأسواق الآجلة وآليات التغطية، في هذا القطاع أيضاً.

السلع الرئيسية

30- لا يزال الإربيان أكبر سلعة منفردة من حيث القيمة، ويشكل 17 بالمائة من القيمة الإجمالية لمنتجات مصايد الأسماك المتداولة في التجارة الدولية (2006). وبالرغم من تنامي أحجام التصدير، فإن نصيب الإربيان ظل يتناقص، مع أسعار متوسطة مقترنة باتجاه هابط. وشهد عام 2007 واردات أضعف في أسواق كل من الولايات المتحدة الأمريكية

واليابان، بينما ظلت سوق الاتحاد الأوروبي متماسكة. واستمر النمو القوي لأحجام إنتاج الإربيان المستزرع حيث بلغت 2,7 مليون طن في عام 2005، وهو ما يزيد على ضعف مستوى الإنتاج المستزرع عام 2000، ولكن أقل من الإمدادات الإجمالية من المصايد الطبيعية للإربيان التي تستقر نسبياً عند مستوى 3,5 مليون طن تقريباً. وفي ظلّ الضغوط المفروضة على الأسعار والهوامش، يحاول العديد من منتجي الإربيان المستزرع حالياً إيجاد استراتيجيات للتنويع ولإضافة القيمة سعياً إلى مواجهة ضعف الأسعار، بما في ذلك تخفيض الإنتاج من أجل تثبيت الأسعار.

31– وأكدت الولايات المتحدة الأمريكية دورها كأكبر بلد مستورد للإربيان، حيث زادت الأحجام بثبات في الفترة 2005–2006، كما تغطي الواردات نسبة تقدّر بتسعين بالمائة من الاستهلاك المحلي للإربيان. وقد أدى تراجع ثقة المستهلكين في أواخر عام 2007 إلى حدوث انخفاض في واردات الولايات المتحدة من الإربيان لهذا العام. وكذلك انخفضت وارادت اليابان من الإربيان مجدداً في عام 2007، من حيث الحجم والقيمة على السواء. ويمثل الاتحاد الأوروبي أكبر سوق مستوردة للإربيان ولا يزال الطلب الإجمالي فيه يتصاعد. والعديد من الدول المصدرة حوّلت انتباهها الآن عن سوق الولايات المتحدة الأمريكية والدولار الضعيف، وباتت تستهدف أوروبا بدلاً من ذلك، مما أدى إلى هبوط الأسعار في السوق الأوروبية.

32– وشكلت أسماك القاع 10 بالمائة من الصادرات الإجمالية للأسماك (من حيث القيمة) في عام 2006، مع اتسام السوق بدرجة عالية من الاستبدال لمختلف أنواع أسماك القاع. ويتواصل تأثير المنتجات المجهزة في الصين وفييت نام على التجارة العالمية بهذه السلعة. ويجري إمداد سوق الشرائح السمكية بصورة متزايدة بأنواع المياه العذبة مثل البلطي والسلور وبرش النيل، ويتم استزراع النوعين الأوليّن بأحجام تربو على المليوني طن بالنسبة للأول والمليون طن بالنسبة للثاني في العام. وقد وجدت أسماك البلطي سوقاً جاهزة في الولايات المتحدة الأمريكية، بينما تنمو واردات أسماك السلور سريعاً في الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية وروسيا. وإنّ إدخال أسماك الكود المستزرعة مؤخراً إلى الأسواق الأوروبية للأسماك الطازجة، وإن بكميات محدودة، وأسماك السكن إلى آسيا وأمريكا الوسطى، تُعدّ أمثلة أخرى على الدور والأثر المتناميين للإنتاج من تربية الأحياء المائية في الإمدادات العالمية لأسماك القاع. وبالرغم من أنّ حصص عدد من أنواع أسماك القاع البرية التقليدية أصغر حجماً، فإن الإمدادات الوفيرة من المصادر المستزرعة للبدائل الجاهزة تحول دون ارتفاع الأسعار عن مستويات معينة.

33– وكانت حصة التونة من الصادرات الإجمالية للأسماك عام 2006 ثمانية بالمائة. وقد أدت التقلّبات الكبيرة في مستويات المصيد إلى حدوث عدم استقرار في الأسواق، علاوة على تضرّر مشغلي الأساطيل ومصانع التعليب من ارتفاع أسعار النفط. وقد شهدت اليابان، وهي أكبر سوق للتونة المستوردة، تراجع الأحجام في مختلف الفئات. ولا تزال التعريفات الجمركية على استيراد التونة قضية هامة بالنسبة للمستوردين والمصدرين على حد سواء، بما يشمل أثر النفاذ التفضيلي لمنتجات من بلدان بعينها.

34- وزادت حصة السلمون في التجارة العالمية بشدة على مدى العقود الماضية لتصل في الوقت الحالي إلى 11 بالمائة. ويعود هذا بشكل أساسي إلى استزراع السلمون والتروت في أوروبا الشمالية وأمريكا الشمالية والجنوبية، وهو ما زاد حصة الأسماك المستزرعة من الإنتاج إلى حوالي 60 بالمائة. وقد تراوحت الأسعار بالتماشي مع التحولات الفجائية في الإمدادات، ووصلت إلى مستويات قياسية في عام 2006 ولكنها عادت إلى مستويات عادية أكثر في عامي 2007 و2008. ويسمح تركيز الصناعة للمنتجين بالاستفادة من اقتصاديات الحجم الكبير، وبالأخص بالنسبة لكلفة العلف، وذلك بالرغم من أن بعض الشركات الأكبر قد تضررت أيضاً جرّاء المشاكل الناجمة عن الأمراض. والطلب على السلمون المستزرع قوي ويتزايد بثبات عاماً بعد عام، مع فتح أسواق جديدة في البلدان المتقدمة والنامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية. والزيادة في الطلب على السلمون المستزرع ييسرها توسع قنوات تجارة التجزئة الحديثة والتوافر الدائم للمنتجات على مدار العام. ففي روسيا على سبيل المثال، نجد أن تحديث نظام توزيع الأغذية، حيث توجد الآن متاجر "سوبر ماركت" ضخمة في جميع المناطق الحضرية الرئيسية، يفسر جزئياً الارتفاع السريع لواردات روسيا من السلمون، فضلاً عن منتجات الأسماك الأخرى.

35- وكانت حصة رأسيات الأرجل في التجارة العالمية بالأسماك 4,2 بالمائة في عام 2006. وتعد تايلند أكبر مصدِّر للحبار والسيبيا، وتأتي بعدها أسبانيا والصين والأرجنتين. والمغرب هو المصدِّر الرئيسي للأخطبوط تعقبه أسبانيا. وتعدّ أسبانيا وإيطاليا واليابان أكبر مستوردي هذه السلعة. وتستقر نسبياً أحجام مصيد رأسيات الأرجل السنوية عند 3,6 – 3,8 مليون طن تقريباً، بالرغم من التباينات الكبيرة التي قد تطرأ على التركيبة بين الأنواع الثلاثة الرئيسية وعلى الأسعار من عام لآخر.

36- وظل إنتاج المساحيق السمكية ثابتاً بصورة ملحوظة على مدى العقود الأخيرة عند 6 ملايين طن تقريباً، حيث تتراوح المعدلات السنوية بين 5 و7 ملايين طن، حسب معدلات المصيد في أمريكا الجنوبية. وقد أدى الإنخفاض الكبير في مصيد بيرو في عام 2006 إلى حدوث طفرة في الأسعار في عامي 2006 و2007. وتجدر الإشارة إلى الحصة الكبيرة من المساحيق السمكية التي تستهلكها صناعة تربية الأحياء المائية حالياً، والتي تقدر بنسبة 60 بالمائة، ويزداد الطلب عليها بوجه خاص في آسيا والصين. هذا بينما قللت صناعة الدواجن من استعمالها للمساحيق السمكية بصورة بالغة.

37- وبالنسبة لزيوت الأسماك، فإن تربية الأحياء المائية تلعب دوراً أكبر حتى من دورها بالنسبة للمساحيق السمكية، إذ يستهلك هذا القطاع ما يناهز 85 بالمائة من الإنتاج كما تحظى السلمونيات بأكثر من 55 بالمائة من حصة هذا القطاع. والإنتاج السنوي مستقر نسبياً عند معدل مليون طن تقريباً. وقد شكلت شواغل قطاع تربية الأحياء المائية الآخذ في النمو بشأن المتطلبات الطويلة الأجل الخاصة بالعلف حافزاً على التوصل إلى توليفات جديدة من العلف تتسم بانخفاض محتواها من المساحيق السمكية والزيوت وزيادة محتواها من الخضر.

38- وفي ضوء الارتفاع العام لأسعار السلع على مدى السنوات القليلة الماضية، يزداد التركيز على الحاجة إلى مؤشرات للأسعار في قطاع مصايد الأسماك حتى تعكس تطور الأسعار داخل هذا القطاع ولكن أيضاً لكي تسمح بإجراء

المقارنات مع قطاعات إنتاج الأغذية الأخرى. وقد قامت منظمة الأغذية والزراعة بناءً على هذا بصياغة مشروع تعكس فيه المؤشرات التغير في الأسعار في إطار التدفقات التجارية الرئيسية للمنتجات. وسوف يشمل هذا المنتجات والأنواع الآتية من البلدان النامية، مع التركيز بوجه خاص على الأنواع المستزرعة.

الأسماك في المعونة الغذائية

39- هبط استخدام الأسماك في المعونة الغذائية إلى مستويات يمكن تجاهلها، حيث قامت البلدان المانحة تقليدياً، مثل كندا واليابان والنرويج، بتقليص معوناتها العينية بشكل حاد أو بتقليلها تدريجياً. ومع ذلك فالبلدان المانحة الجديدة مثل إكوادور وبيرو قد عوّضت بعضاً من هذا التناقص، وكذلك فعل المانحون من القطاع الخاص في بعض المناسبات. وفي عام 2007، قام برنامج الأغذية العالمي بشحن نحو 600 3 طن مقارنة بنحو 000 20 طن في العقد السابق. ولا يبقى من المنتجات السمكية في المعونة الغذائية حالياً إلا الأسماك المعلبة.

أنشطة منظمة التجارة العالمية في ما يتعلق بمنتجات مصايد الأسماك

40- جرت المفاوضات الخاصة بجدول أعمال الدوحة للتنمية التابع لمنظمة التجارة العالمية طوال عامي 2006 و2007. ولا يزال الموضوعان الرئيسيان بالنسبة لقطاع مصايد الأسماك هما: 1) الإعانات لمصايد الأسماك الذي جرت مناقشته في إطار "مجموعة التفاوض بشأن القواعد"، و2) النفاذ إلى الأسواق الذي نوقش في إطار "مجموعة التفاوض بشأن النفاذ إلى الأسواق غير الزراعية".

41- وفي أواخر عام 2007، قدم رئيس مجموعة التفاوض بشأن القواعد مشروع نص بشأن مصايد الأسماك. ويضم النص المقترح الذي يقوم أعضاء منظمة التجارة العالمية بمناقشته حالياً، عدة إشارات إلى إمكانية قيام منظمة الأغذية والزراعة بدور في تقييم النظراء.

42- وبالنسبة للنفاذ إلى الأسواق، تم تقديم مشروعات نصوص في عام 2007 وأوائل عام 2008. وبالرغم من جنوح الاتفاق العام باتجاه المزيد من تحرير التجارة وتخفيض التعريفات الجمركية على الواردات، بما فيها الأسماك ومنتجات مصايد الأسماك، تظل هناك عدة قضايا عالقة. ومن بينها مسألة المقدار المحدد لتخفيض التعريفات الجمركية الحالية على الواردات، مع إعطاء استثناءات للدول النامية بوجه عام ولأقل الدول نمواً والاقتصادات الصغيرة الضعيفة بوجه خاص. ومن المواضيع العالقة الأخرى مسألة تراجع التفضيلات لبلدان معيّنة وكيفية تخفيف أثر هذا على اقتصاداتها من خلال تدابير تعويضية محتملة. وترد في مشروع النص أيضاً أحكام تقوم بمقتضاها البلدان التي تنخفض فيها حدود التغطية الإلزامية للتعريفات الجمركية غير الزراعية بزيادتها بصورة كبيرة بعد دخول جدول أعمال الدوحة حيز النفاذ.

43- وبعد انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية في عام 2001 وانضمام فييت نام في عام 2007، أصبحت جميع البلدان الرئيسية المنتجة والمستوردة والمصدرة للأسماك أعضاءً في المنظمة، باستثناء الاتحاد الروسي الذي هو عضو مراقب في المنظمة ويخوض حالياً مفاوضات للانضمام إلى المنظمة حتى يصبح عضواً كامل العضوية في غضون هذا العقد. وتعد عضوية المنظمة شرطاً مسبقاً لإمكانية اللجوء إلى آلية تسوية النزاعات التابعة لها. والبلَدان المنتظر التصديق على انضمامهما في عام 2008 هما الرأس الأخضر وأوكرانيا.

44- وبالتوازي مع زيادة عدد الأعضاء في بمنظمة التجارة العالمية دخل عدد من اتفاقات التجارة الثنائية ذات الصلة الوثيقة بتجارة الأسماك حيز النفاذ. والأثر الكامل والتأثيرات الطويلة الأجل لتلك الاتفاقات الثنائية والاتفاقات التجارية الإقليمية، التي تأتي إضافة إلى الاتفاقات المتعددة الأطراف الأوسع أو كبديل عنها، ما زالت غير واضحة إلا أنها محل دراسة من قِبل منظمة الأغذية والزراعة بالتعاون مع منظمات أخرى.

45- وأحد الاتفاقات التجارية الذي يحظى بأهمية كبيرة بالنسبة للتجارة في الأسماك ومنتجات مصايد الأسماك هو الاتفاق الذي تم التفاوض بشأنه على المستوى الإقليمي بين أقاليم أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادي الستة [4] وبين الاتحاد الأوروبي، بغرض التوصل إلى اتفاقات شراكة اقتصادية إقليمية ووضعها محل التنفيذ بدءاً من يناير/كانون الثاني 2008. وهذا الموعد النهائي هام، إذ إن الإعفاء الذي منحته منظمة التجارة الدولية للتفضيلات في اتفاقية "كوتونو" ينتهي بنهاية عام 2007.

46- وبحلول الموعد النهائي كان إقليم واحد فقط، هو إقليم البحر الكاريبي، قد عقد اتفاقية شراكة اقتصادية كاملة مع الاتحاد الأوروبي. وبينما يمكن لأقل البلدان نمواً من جميع الأقاليم الاستمرار في الاستفادة من التفضيلات للدخول دون قيود إلى سوق الاتحاد الأوروبي بمقتضى اتفاقية "كل شيء عدا السلاح"، لا ينطبق هذا الوضع على البلدان التي لا تعد من بين أقل البلدان نمواً. ولذلك دخل العديد من تلك البلدان في اتفاقيات انتقالية مع الاتحاد الأوروبي. وعلى نحو الإجمال دخل 35 بلداً من مجموعة بلدان أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادي في اتفاقيات كاملة أو انتقالية بحلول نهاية عام 2007. وتضم بعض هذه الاتفاقيات أيضاً فصولاً عن تطوير المصايد والتعاون بشأنها. والبلدان التي لا تعد من أقل البلدان نمواً ولا من البلدان التي وقّعت على اتفاقيات انتقالية أو كاملة يمكنها الاستمرار في التصدير إلى سوق الاتحاد الأوروبي بمقتضى النظام العام للتفضيلات الخاص بالاتحاد. إلا أن ذلك سيؤدي إلى فرض رسوم استيراد أعلى على منتجاتها من عام 2008 فصاعداً.

47- ولا تزال لمنظمة الأغذية والزراعة علاقة تعاون ممتازة مع منظمة التجارة العالمية، بما يشمل توفير الخبرات الفنية عند الطلب.

[4] - غرب أفريقيا، وسط أفريقيا، شرقي وجنوبي أفريقيا، جماعة التنمية في الجنوب الأفريقي، البحر الكاريبي، المحيط الهادي.

التدابير المقترحة على اللجنة الفرعية المختصة بتجارة الأسماك

48- اللجنة الفرعية مدعوة إلى الإحاطة علماً بالمعلومات الواردة في هذه الوثيقة والإسهام بالمزيد من الخبرات. كما يُطلب منها تقديم توجيهات بشأن عمل المنظمة في المستقبل في مجال التجارة في منتجات مصايد الأسماك، ولا سيما في ما يخص التالي: تمكين البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية من المشاركة بفعالية أكبر في هذه التجارة؛ ودور المنظمة في بناء قدرات البلدان النامية في مجال التجارة، بما يشمل الاحتياجات من المساعدة الفنية والمالية والمصادر المحتملة لتوفير ذلك بغية الوفاء بالمتطلبات والمعايير الفنية والخاصة بضمان الجودة وتتبع المنتجات، فضلاً عن قدرتها على المشاركة الفعالة في المفاوضات التجارية العديدة الأطراف والمتعددة الأطراف. وقد ترغب اللجنة الفرعية كذلك في إبداء تعليقاتها على الحوار الذي تقيمه المنظمة مع أصحاب المصلحة على امتداد سلسلة القيمة وعلى التعاون بين المنظمة ومنظمة التجارة العالمية بشأن قضايا المصايد، بالإضافة إلى غيرها من المنظمات ذات الصلة مثل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبنك الدولي. واللجنة الفرعية مدعوة كذلك إلى التعليق على خبرتها مع شبكة "فيش إنفو".